الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية.
السنة الثالثة ليسانس: تاريخ عام.
الوحدة التعليمية: استكشافية.
السداسي: السادس.
السنة الجامعية: 2024-2025
اعداد: د. يوسف دحماني.

محاضرات مقياس تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي

المحاضرة 08: النظريات السياسية المعاصرة.

1- النظرية الليبرالية 2- فرنسوا ماري فولتير 1694 – 1778م. 3- النظريات الاجتماعية المعاصرة

مطبوعة رقم: 09

النظريات السياسية المعاصرة.

ترتبط الأفكار والنظريات السياسية المعاصرة بما نتج عن الثورة الصناعية من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية، ومن هذه النظريات:

1-النظرية الليبرالية:

تدعوا إلى الدفاع عن المبدأ الفردي والحرية الفردية والاقتصادية، اعتمادا على أسس المنفعة والمصلحة الشخصية، وهو ما عبر عنه آدم سميث في كتابه "**ثروة الأمم**" سنة 1776م بإنجلترا، وعليه فإن مضمون الاتجاه الفردي يعتمد على المصلحة الشخصية التي تعتبر بمثابة الدافع لتحقيق النمو والازدهار داخل المجتمع، وأن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق مصلحة الأفراد، إضافة إلى أن المنافسة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وراء تحسين الخدمات الإنتاجية والرقي بالمجتمع، أما وظيفة الدولة فتقتصر على حماية الملكية الخاصة وصيانتها، وحماية حقوق الأفراد وحريتهم ...الخ، وقد ساهمت النظرية في إثراء الحرية الفردية وحماية الحقوق الشخصية للأفراد، كما ساهمت في الحد من التدخل السيئ للحكومات في الحياة العامة، مما فتح المجال لنشوء وتطور النظم الديمقراطية الحديثة، والمشاركة الشعبية في الحكم.

لكن كمصطلح "الليبرالية" يرجع استعماله بهذا الاسم إلى بنجامين كونستون حوالي سنة 1818م، مع أن الفكر الليبرالي كفكر بدأ في التشكل قبل ذلك بكثير، حيث يمكن اعتبار إعلان حقوق الإنسان والمواطن بداية من سنة 1789م وهو تاريخ الثورة الفرنسية أكبر تعبير عن الفكر الليبرالي، فالليبرالية هي نظرية الحد من السلطة المنظمة (الدولة) بدافع استقلالية الفرد، والتعبير الحر عن اختياراته في كل الميادين، لأن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة إنما هو يساهم في التطور الجماعي الذي يغطي مصلحة الجميع.

2- النظرية الاشتراكية:

ظهرت الاشتراكية كنقيض للنظرية الرأسمالية والليبرالية، حيث حاولت في البداية الاهتمام بمصلحة طبقة العمال وسيطرة الدولة على الملكية الخاصة في المجتمع ، وهو ما ظهر في كتابات المفكر الفرنسي سان سيمون ، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل في ظل تزايد احتكار الدولة في وسائل الإنتاج، وتدني مستوى العمال وزيادة البطالة في المجتمع، مما مهد الطريق إلى بروز النظرية الماركسية بتصورات جديدة على أسس اقتصادية اجتماعية أبرزها الصراع الطبقي، فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع ، والثورة تقوم بها طبقة معينة للسيطرة على السلطة المتحكمة بوسائل الإنتاج.

فالاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي ظهر مع بداية القرن التاسع عشر في أوربا كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي والليبرالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع، من خلال العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، مع منح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، وقد انقسمت الاشتراكية إلى قسمين:

أ–الاشتراكية المثالية:

تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني والتنظيم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال، على أن يكون دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص اقتصاد مختلط)، ويؤمن أصحابها بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ أهدافهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا "العمال"، بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بإحداث التغيير المنشود، ويؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون استثناء، ويعتبر كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز رائدين لهذا المذهب من الاشتراكية.

ب– النظرية الديمقراطية:

يكاد لا يوجد مفهوم استحوذ على اهتمام الفكر السياسي من ناحية، وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى مثل مفهوم الديمقراطية، فهو مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور، بل لا يكاد يوجد نظام حكم مهما كان نوعه وشكله لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية، وذلك أن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل كل الدول تقريبا.

– مبادئ الديمقراطية:

1-أولوية الفرد حيث تنطلق الديمقراطية من فرضية أن الفرد هو مركز المجتمع ومحوره ويحتل المرتبة الأسمى في نطاق اهتمامات الدولة.

2-مبدأ المساواة ترى النظرية الديمقراطية أن لا مناص من تطبيق المساواة بكافة أبعادها على أبناء المجتمع الواحد.

3-الحرية السياسية: تنظر الديمقراطية إلى الحرية بصفتها قيمة عليا لا يمكن التنازل عنها، فالحرية تشكل الضمانة الأكبر لديمومة النظام، ومبدأ أساسي في صياغة القوانين وممارسة السياسة.

4-التعددية السياسية: هي من أسس الديمقراطية أن تكون هناك منافسة حقيقية بين الفواعل والقوى للوصول إلى السلطة، وهذا يتطلب تعددية أحزاب وقوى تعكس التنوع في الاتجاهات والميول والآراء.

5-التداول على السلطة: جوهر الديمقراطية هو التناوب والتداول على السلطة،

مرسخة بذلك حق الشعب في تحديد من يحكمه.

6-أشكال وأنواع الديمقراطية: وقد تعددت أشكال وأنواع الديمقراطية حسب الخلفية الفكرية والأيديولوجية ومنها: الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية شبه المباشرة، الديمقراطية النيابية ، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية التفويضية.

أما عن شروط العامة لنجاح النظام الديمقراطي وفق الرؤية المعاصرة فهي: احترام حقوق الإنسان، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، المساواة السياسية، احترام مبدأ الأغلبية، وجود دولة القانون.

وبخصوص مكونات الديمقراطية وعناصرها الرئيسية: المواطنة، المشاركة السياسية، الانتخابات، البرلمان. المعارضة، الفصل بين السلطات. الشرعية الدستورية.

د. يوسف دحماني – Dr. Youssouf Dahmani | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
youceftlemcen84@gmail.com | youssouf.dahmani@univ-tlemcen.dz